

والا لزم ان يكون المراد من قبل الملازمة واما استثناءه فيقتضي
 شيئا يقتضي المقدم لان التقاض لا يلزم استثناءه انما هو الملازمة والى
 لزم وجود الملازمة بدون الملازمة فيقتضي العروبة ايضا وانما استثناءه
 عين الثاني فلا يتبع عين المقدم لان وجود الملازمة لا يستلزم
 وجود الملازمة لجواز ان يكون الملازمة عدم وجود الملازمة لا يستلزم
 وجود الملازمة وانما استثناءه يقتضي المقدم فلا يتبع مقتضى الثاني لان
 استثناءه الملازمة لا يستلزم استثناءه الملازمة لان الملازمة اعم والتقاء
 الاصل لا يستلزم استثناءه الا **قال** وان كانت الشرطية الموضوعية في التقاض
 الاستثنائية المفصلة **اه** فلا يلزم الشرطية الموضوعية في التقاض الاستثنائية
 انا ان يكون مفصلة حقيقة او ما نتمتع بها او ما نتمتع بها فان كانت
 مفصلة فاستثناءه عين المقدم شيئا يقتضي الثاني شيئا يقتضي المقدم
 بعين ذاته وانما استثناءه يقتضي المقدم شيئا يقتضي الثاني شيئا يقتضي
 الثاني شيئا يقتضي عين المقدم لا يشاء الخلو بينهما وان كانت مفصلة فاستثناءه
 شيئا يقتضي عين المقدم شيئا يقتضي الثاني شيئا يقتضي المقدم
 بعين الثاني فلا يتبع عين المقدم لجواز الخلو بينهما وان كانت مفصلة فاستثناءه
 الخلو فاستثناءه ما يشاء الخلو وجوز **قال** واليهين بالمعنى

على استثناءه
 لا يستثنى منهما

الشيء اما قول القيد الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الاكراه يخرج الفعل وهو
 اعنى والمرجع العارضي عن الحكم المقتضى للطرف الاخر اذ لا يجوز ان يخرج
 العدم بعبءه وهو اعنى والمرجع العارضي عن الحكم المقتضى للطرف الاخر اذ لا يجوز ان يخرج
 الثاني اعني قوله بطريق اللوازم يخرج دليل الحكم وبه عارض من عدم العلم
 كما من حيث ان يكون على ما لا يستلزم اعنى وسبب ما لا يمكن ان يكون
 الاكراه امطابقا للواقع لكنه يمكن ان يخرج ان يزول اعنى وهو عند
 تشكيل الشكل **قال** وانما السببيات فاقسامها **قال** لا عرفت البرهان بان
 قياس مؤلف من مفردات حقيقية فيقال واما السببيات فاقسامها
 اركانها هي السببيات العروبة وسببها اقسامها وانما الحقوق المقدمات
 العروبة بالاسم لان الحكم يصدق القضايا بالضرورة انا الفعل كالحس
 او المراد من الحكم العقل لان المدرك من حقيقة العقول كالحس فان كان الحكم
 العقلي فاما ان يكون حكم مجرد تصور طريق العقيدة او بوسيلة فان كان
 حكم العقل مجرد تصور الطريقين سواء كان تصور طريقين بالكلية او بالجزئية
 او تصور احدهما بالكلية والاخر بالجزئية سميت تلك القضايا بالاسم
 وان لم يكن حكم العقل مجرد تصور طريقين بالكلية او بالجزئية سميت تلك القضايا بالاسم
 بل يخرج عن تصور الطريقين سميت تلك القضايا بامتناعها
 مرسوما واما في بعضها فباعتبارها وان كان الحكم مجرد تصور طريقين بالكلية
 او بالجزئية سميت تلك القضايا بالاسم

من القيد
 في قوله
 وان كان
 الاكراه

الشيء